وندرج ها هنا بإيجاز العوامل التي طرحوها، مرتبة حسب أهميتها في ردودهم:

١ ــ **الكلفة العالية للمواد الأولية**: ومما يزيد الطين بلة الرسوم الجمركية الفادحة، والتخفيض السريع لقيمة العملة الاسرائيلية.

٢ ــ **أسعار الاستهلاك**: المتصاعدة بجنون والمؤدية إلى تقلص مداخيل المستهلكين المتاحة. وإذا أخذنا الدينار الاردني كمقياس مستقر نسبياً، يتبين لنا أن قيمة الدينار الذي يدفع كمرتبات للموظفين في الضفة الغربية، هبطت بنسبة ٣٥٪ في خلال الفترة ١٩٧١ ــ ١٩٧٧ * . فإذا أضفنا إلى هذا تخفيض ١٠٪ في قيمة الدينار في العام ١٩٧٤، يكون الهبوط الفعلي في قيمة الدينار الذي يتقاضاه الموظفون هو ٤٥٪. هذا الهبوط الشديد والحاد في المداخيل الحقيقية خلّف ندوباً عميقة في جسد النشاط الاقتصادي في المناطق المحتلة.

٣ ــ **التخفيض المتصاعد للعملة الاسرائيلية**: الذي ترتب عليه:

(أ) تناقص في القدرة الشرائية لدى المستهلكين كما سجلنا آنفاً،

(ب) ضربة شديدة على رؤوس المنتجين كانت قوية ومفاجئة بحيث انهم كانوا يفضلون تراخياً في الانتاج على المخاطرة بخسائر جسيمة مع الانتاج الأكبر. ولسوف نعرض لهذه المسألة بمزيد من التفصيل تحت عنوان: «التمويل».

٤ ــ **الاضطراب السياسي**: الذي فرض على رجال الأعمال انتهاج سياسة متحفظة وقلقة.

٥ ــ **المدفوعات الضريبية الباهظة**: سواء ما كان منها على صورة ضريبة إنتاج، أو ضريبة القيمة المضافة، أو ضريبة الدخل. ومما يفاقم من سوء الحال وفداحته في هذا المضمار، المستوى البائس لعمليات المحاسبة ومسك الدفاتر، مما يؤخذ على أصحابه من رجال الأعمال كحجة يستخدمها موظفو الضرائب لجباية رسوم باهظة للغاية.

٦ ــ **المشكلات العمالية**: وخصوصاً ندرة اليد العاملة الفنية والمدربة، بسبب الهجرة الكثيفة إلى الأقطار العربية المجاورة، حيث يتقاضى العمال أجوراً أعلى بكثير.

٧ ــ **الهبوط في قطاع البناء**: الذي عانت منه خصوصاً صناعات معينة كالمنشآت الخاصة بانتاج القرميد والبلاط وحجارة البناء الصخرية.

٨ ــ **التنافس غير المتكافئ**: مع المنتجات الاسرائيلية التي تتمتع بمستوى تقني متفوق، وتسهيلات ائتمانية، ودعم رسمي قوي. وبما أن النواحي الأخرى تشتمل على التكافؤ، من الطبيعي بالنتيجة أن تكون المنشآت الاسرائيلية أكثر قدرة على إنتاج سلع ذات نوعية أجود وبكلفة أقل.

---

* دراسة غير منشورة للدكتور س. ناشف وهشام عورتاني. ومن الجدير بالذكر هنا أن قطاعات أخرى من صفوف المأجورين أو العمال «المستقلين» ربما تكون تضررت بأعلى من المعدل المذكور.